

مؤتمر الإمارات العربية المتحدة لمكافحة القرصنة البحرية

"الحفاظ على تعافي الدولة: من خلال استدامة الجهود الفعالة في البحر ومجابهة عدم

الاستقرار على اليابسة"

29 أكتوبر 2014 الساعة الواحدة ظهراً

فندق "ماريوت ماركيز"

سعادة سلطان أحمد بن سليم

الكلمة الافتتاحية

10 دقائق

- سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة،
- معالي الدكتور عبد الرحمن دوالي بيلي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في الصومال،
- أصحاب المعالي والسعادة، السيدات والسادة ممثلي صناعة الشحن البحري،
- السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

• يسرني بدايةً أن أرحب بكم في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي دبي في مؤتمر الإمارات العربية المتحدة لمكافحة القرصنة البحرية. يشكّل المؤتمر في دورته لهذا العام جزءاً من فعاليات أسبوع الإمارات لمكافحة القرصنة البحرية، مع قيام مجموعة الاتصال الدولية لمكافحة القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية، بعقد جلساتها وورش عملها هنا في دبي في وقت سابق من هذا الأسبوع.

• كما تعلمون جميعاً، فقد تأسست مجموعة الاتصال الدولية لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال في عام 2009 بقرار صادر عن مجلس الأمن الدولي، وهي تضم 80 دولة ومنظمة دولية واتحاد في قطاع الشحن البحري.

• وإننا في غاية السرور للترحيب بأعضاء اللجنة في هذا المؤتمر ونتطلع إلى مساهمتهم القيمة في هذا الحوار.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة، السيدات والسادة،

• في دورة مؤتمرها لهذا العام، نواجه تحدياً مزدوجاً..

○ الأول: كيفية الاستفادة من المكاسب التي حققناها في مكافحة القرصنة البحرية

في خليج عدن وتجسيد هذه المكاسب من خلال دعم تنمية الصومال ليصبح

اقتصاداً مستقراً وقوياً، وبالتالي خلق فرص ومستقبل واعد لشبابها في مجالات

غير القرصنة البحرية والأنشطة الإجرامية والإرهابية الأخرى.

○ أما التحدي الثاني: يكمن في كيفية الاستفادة من الدروس التي استخلصناها من

مكافحة القرصنة البرية والبحرية في القرن الأفريقي بحيث تشمل أيضاً منطقة

غرب أفريقيا التي تزداد تعقيداً من الناحية الجيو-سياسية، وحيث تتخذ الهجمات

طابعاً أكثر عنفاً وتحدث بشكل أساسي في المياه الإقليمية وليس الدولية، وينفذها

مهاجمون ينحدرون من نحو ست دول جميعها قابلة للنمو ويسود فيها القانون

وتتمتع في بعض الحالات بقدرات بحرية ولديها حرس سواحل على عكس

الظروف التي أدت إلى ظهور القرصنة في الصومال.

- إنه تحد كبير علينا تحليله وفهمه ومعالجته.
- ولكن بداية لا بد لنا من بالاعتراف بدور حكومة الصومال وشعبها ومثابرتهم وتصميمهم على إعادة بناء الصومال.
- لقد لمسنا هذا التصميم منذ البدايات، وقمنا -في "موانئ دبي العالمية"- خلال العام الجاري، وفي إطار جهودنا الرامية إلى المساعدة على معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة على البر، بعقد سلسلة من الندوات الحوارية رفيعة المستوى بمشاركة خبراء من القطاعين العام والخاص لتحديد فرص الاستثمار في الصومال، ومعرفة العوائق التي تعترض الاستثمار هناك

وكيفية التغلب عليها. وكان غالبية المشاركين في هذه المحادثات والذين تراوح عددهم بين 40 و50 شخصاً، صوماليين من جميع الأعمار ومختلف مشارب الحياة من سياسيين إلى رجال أعمال وطلاب يعيشون في الصومال أو يشكّلون جزءاً من الجاليات الصومالية المنتشرة في الخارج. ولكنهم جميعاً يتشاركون الرغبة العميقة بإعادة إعمار بلدهم.

● لقد كانت رسالتهم واضحة:- لقد انتقل الصومال من الوضع الطارئ إلى التعافي، وكل ما يسعون إليه الآن هو المشاركة في تعزيز هذا التعافي والانتعاش. وفي الوقت الذي يتطلعون فيه إلى استثمار المجتمع الدولي في الصومال، فإنهم لن ينتظروا أن يقوم بإصلاح بلدهم، بل يعتزمون على تحقيق ذلك بأنفسهم.

● والسبيل إلى ذلك إشراك جيل الشباب الصومالي وتمكينهم من المساهمة في الاقتصاد من خلال التعليم وخلق فرص العمل، إضافة إلى دعم خطوات وضع أطر عمل قانونية قوية تدعم الاستثمارات ، وأجمع المشاركون على أهمية تبني مقاربة "صومال واحد" لإشراك المجتمع بأكمله في جهود إعادة الإعمار.

● أشار أحد المشاركين في سلسلة الندوات الحوارية إلى معاناة الصوماليين من الجوع في أرض خصبة، وهو على حق، لقد تمتعت الصومال في الماضي باقتصاد مزدهر قائم على الزراعة والصيد ويمكن أن يعود إلى سابق عهده بالأفضل. فالدولة تتمتع بالفعل بقطاع

اتصالات صحي، ويمكنها من خلال الشراكات والاستثمارات الفعالة في البنى التحتية في مجالات الطاقة والطرق والمطارات والموانئ، بناء اقتصاد يقدّم لجيل الشباب الصومالي فرصاً وخيارات حقيقية، وبالتالي يوفّر القدرة على مكافحة القرصنة البحرية.

- هناك مستقبل مثير للاهتمام بانتظار الصومال، وعلينا كمجتمع دولي دعم هذا الأمر والمشاركة فيه.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة، السيدات والسادة،

- لسوء الحظ، في الوقت الذي تعتبر القرصنة البحرية مشكلة على وشك الاختفاء في خليج عدن - كما نأمل، إلا أن العكس هو الصحيح بالنسبة لمنطقة خليج غينيا في غرب أفريقيا.
- ولقد ذكرت مسبقاً اختلاف شكل القرصنة في تلك المنطقة مقارنةً مع القرن الأفريقي.
- وإن الحلول البحرية والبرية معقدة وصعبة التنفيذ.
- وفي هذا السياق، تشير احصاءات صادرة عن أصدقائنا في منظمة "محيطات بلا قرصنة" إلى أن الكلفة الاقتصادية الإجمالية للقرصنة البحرية في غرب أفريقيا وصلت إلى نحو 680 مليون دولار عام 2013، مقارنةً بأكثر من ثلاثة مليارات دولار في شرق أفريقيا التي شهدت من جهتها تراجعاً بنسبة 50 في المائة مقارنةً مع عام 2012.
- وعلى الرغم من أن التكلفة الاقتصادية قد تبدو أقل في غرب أفريقيا، إلا أن التكلفة البشرية هي بنفس درجة الفداحة.

- إذ تعرّض أكثر من 1800 بحار إلى هجمات في مياه غرب أفريقيا خلال العام الماضي وقُتل إثنان منهم، كما لقي نحو 45 بحاراً حتفهم منذ عام 2002 خلال عمليات سرقة وسطو بحرية في خليج غينيا.
- إنها قضية اقتصادية وإنسانية طارئة تتطلب مشاركة وتحرك جميع العاملين في قطاع الشحن البحري وكذلك الحكومات.
- لقد أبرم المجتمع الدولي شراكات واتفاقات تعاون فريدة في القطاعين العام والخاص لمعالجة القرصنة في خليج عدن، براً وبحراً، وكانت هذه الشراكات ناجحة إلى حد بعيد.
- علينا أن نستفيد من هذه العلاقات وتحويل انتباهنا إلى خليج غينيا ولكن من دون التقليل من الاهتمام بالصومال والقرن الأفريقي، كما يتوجب علينا الاستفادة من الدروس التي استخلصناها في شرق أفريقيا وتطبيقها في غرب أفريقيا.
- سيثقل هذا الأمر جزءاً مهماً من الحوار الدائر في هذا المؤتمر، وأنا على ثقة من أن كل جهد نقوم به سيقودنا إلى خطوات عملية لمعالجة هذه المشكلة المتفاقمة.
- لقد تعلّمنا من جهود تصدينا للقرصنة البحرية أنه لا يوجد حل واحد، وإنما يتطلب الأمر مقارنة متعددة الأوجه تأخذ بعين الاعتبار الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تغذي القرصنة وتحفزها فضلاً عن معالجة الهجمات مباشرة في البحر.

- ونعتقد هنا بأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البحر وعلى اليابسة، هي الحل المستدام الوحيد لمعالجة القرصنة حيثما وجدت على المدى القصير والمتوسط والبعيد.
- ويبقى ضحايا القرصنة الذين لا صوت لهم، هم آلاف البحارة الذين يتعرّضون إلى هجمات المجرمين وإلى درجة كبيرة من العنف خلال ممارستهم لعملهم بسلام على سفن تدعم التجارة الدولية التي نعتمد عليها جميعاً.
- وعلى الرغم من تراجع القرصنة في خليج عدن ومواصلة مسيرة الانتعاش في الصومال، إلا أنه يجب علينا عدم نسيان البحارة الـ37 الذين لا يزالون مختطفين منذ نحو ثلاث سنوات.
- إن معاناتهم ومعاناة عائلاتهم لا توصف، وإن أفكارنا ودعائنا دائماً معهم.
- أصحاب السمو والمعالي والسعادة، السيدات والسادة،
- مجدداً، شكراً لكم على مشاركتكم في هذا الحدث
- والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.